مقدمـــــــــة:

إن الجزائر تعتبر متنوعة وغنية من حيث البنية التحتية تضمن لها بناء سياحة تجعل منها قطبا سياحيا مستقبلا وهذا قياسا على شاسعة مساحتها. و على أساس المضي على سياسات سياحية و برامج تنموية يمكن القول أنها هي الميكانيزم الكفيل بضمان تطوير القطاع السياحي وتحقيق الاستدامة في هدا المجال, لدى في هذا الفصل سنتطرق إلى كل السياسات التي انتهجتها الجزائر في قطاع السياحة ,كذلك معرفة البرامج و الاستراتيجيات التي لجأت لها الدولة الجزائرية من اجل سياحة مستدامة.

المبحث الأول: السياسات التي مرت بهاالسياحة الجزائرية:[1]

1. ميثاق 1966:

هو ميثاق سياحي صدر يوم 26مارس التفتت فيه الدولة إلى القطاع السياحي فعملت تقييم شامل لمجمل المشاكل التي كانت تعاني منها السياحة من بينها:

- ضعف الهياكل السياحية من وسائل الراحة والترفيه و النقل.
- غياب وهشاشة شبكة الطرقات والمطارات والموانئ.
- غياب وسائل الترويج السياحي و الوكالات السياحية.

أهدافه:

- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الخارجية، بغية جلب العملة الصعبة، نظرا لحاجة الجزائر .
- للموارد المالية لأجل تغطية برامج التنمية المختلفة.
- خلق مناصب شغل من خلال توسيع هياكل القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية.
- إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي لأجل تأهيل اليد العاملة.

الآثار الايجابية:

- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ والمناطق السياحية الجبلية والريفية.
- إحصاء الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع العمل على خلق تقاليد و ثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.

[1] لشهب احمد-السياسة السياحية بالجزائر (1962-1982) رسالة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر ص96.

- تسهيل إجراءات الدخول عبر الحدود والمطارات.
- العمل على إنشاء الوكالات السياحية في داخل الوطن وخارجه بغية الدعاية والإشهار للمنتج السياحي الجزائري.
- العمل على تطوير الفنادق إصلاحها وإعادة تأهيلها، مما يجعلها تتماشى ورغبات السياح الأجانب.
- إنشاء هياكل لتكوين الكفاءات والإطارات السياحية.

الآثار السلبية:

- عدم توافق المصاريف مع الإيرادات: حيث أن الهدف الأساسي الذي سطرته الدولة من وراء السياحة هو جلب العملة الصعبة، في الوقت الذي لجأت فيه إلى إنفاق أموال كبيرة بالعملة الصعبة لإنشاء المركبات السياحية الكبرى.
- عدم وضع دراسة مسبقة من اجل معرفة نوع السائح ورغباته حيث قدمت الدولة منتجا حضريا لاستقبال السائح الحضري، مع العلم أن السائح الحضري يرغب في التعرف على المنتج التقليدي أكثر من التعرف على المنتج الحضري (عدم توافق السائح مع المنتج المقدم.)

2.المخططات التنموية[1]:

قامت الجزائر بتغير إستراتيجيتها في التسيير بالانتقال من المواثيق إلى الاعتماد على نظام المخططات التنموية بحيث يكون المخطط محدد بفترة زمنية معينة ذو أهداف و ميزانية محددة، وقد حاولت الدولة إدراج القطاع السياحي ضمن هذه المخططات التنموية كالتالي:

2-1.المخطط الثلاثي(1967-1969):[2]

وهو أول مخطط وضع بعد ميثاق 1966 وقد جاء في الفترة التي لا تزال الجزائر فيها تحاول النهوض من اجل مواكبة السير للاهتمام بالقطاع الصناعي كما كان سابقا خلال المواثيق حيث حظي بالنصيب الأكبر بنسبة % 74,48من إجمالي الاستثمارات ثم تليه الزراعة و الهياكل الأساسية، في حين كان الاهتمام بالسياحة بنسبة 2.54 % من الميزانية.

[1] السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية و المتطلبات عمروش تومية مذكرة لنيل شهادة الماجستير ص 58.
[2] السياحة المستدامة في الجزائر مرجع سابق ص 58.

الجدول رقم (01) :يمثل نصيب القطاعات ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969):

القطاع	المبلغ مليون (دج)	النسبة %
الصناعة	5400	48 ,74
الزراعة	1869	16,87
الهياكل الأساسية	1124	10,14
التربية	912	8,23
السكن	413	3,72
السياحة	282	2,54
التكوين	127	1,14
الضمان الاجتماعي	295	2 ,66
الإدارة	441	3,68
متفرقات	215	1,94
المجموع	11,078	100

المصدر:عبد القادر عوينان ، الواقع السياحي في الجزائر و أفاق النهوض به في مطلع 2025.

الجدول رقم (02) : يمثل حصيلة الاستثمارات حسب النوع السياحي خلال المخطط الثلاثي الهدف المرجو من المخطط هو انجاز حوالي13081: سرير

الأنواع المقررة	عدد الأسرة المبرمج	عدد الأسرة المنجزة	نسبة الانجاز %	العجز(سرير)
الشاطئ	6766	2406	35,5	4360
الحضري	1650	254	15,4	1396
الصحراوي	1818	286	15 ,7	1532
الحموي	2847	0	0	2847
المجموع	13081	2946	22,5	10135

المصدر:بودي عبد القادر ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر ،جامعة الجزائر 2006ص8.

الآثار الايجابية للبرنامج:

- الاهتمام بالسياحة الشاطئية.
- تليها السياحة الحموية تم الصحراوية و الحضرية بعدد أسرة متقارب إلا انه خلال مرحلة الانجاز قد تغيرت نظرة وأولويات الدولة من خلال ما تم برمجته من مشاريع وما تم انجازه حيث اهتمت بالسياحة الشاطئية ثم الصحراوية فالحضرية كما هو موضح في الأعمدة البيانية.

الشكل رقم (01):يمثل عدد الأسرة المنجزة و المبرمجة ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969).

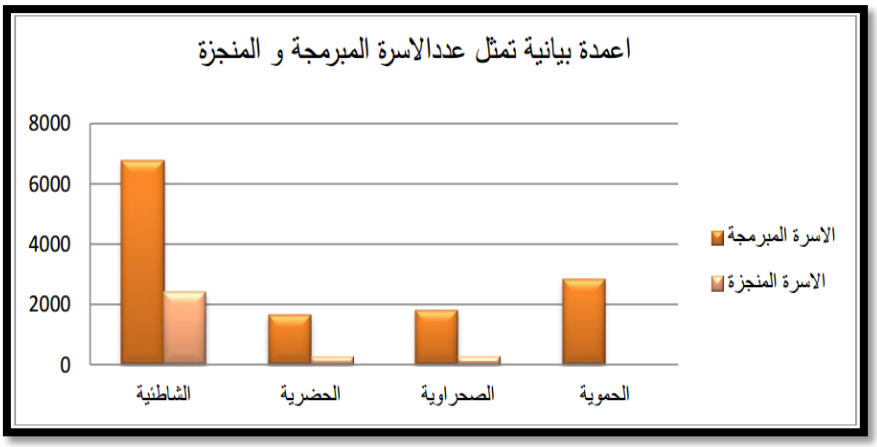

- الآثار السلبية للبرنامج:

سجل هذا المخطط نسبة عجز كبيرة في انجاز المشاريع قدرت ب50% :من مجموع الأسرة المبرمجة.

2-2.المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

عرف هذا المخطط أيضا استمرارية الدولة في إستراتيجيتها و إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي و الزراعي.

الهدف من المخطط:

جاء هذا المخطط من اجل تدارك العجز الكبير الذي نتج عن المخطط السابق، حيث تميز بتأخيرات كبيرة في انجاز المشاريع المبرمجة.

الجدول رقم (03): عدد الأسرة المنجزة لكل نوع سياحي للمخطط (1970-1973).

النوع	عدد الأسرة المنجزة	النسبة%
الشاطئية	4300	62,68
الصحراوية	1250	18,22
الحضرية	710	10,34
الحموية	600	8,74
المجموع	6860	100

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص2:

الآثار الايجابية للمخطط:

تواصل الدولة بالاهتمام بالسياحة الشاطئية و إعطاء السياحة الشاطئية الأولوية من حيث المشاريع المبرمجة و كذلك المنجزة زيادة الاهتمام بالسياحة الصحراوية من حيث عدد المشاريع المنجزة.

الآثار السلبية للمخطط:

تراجع الاهتمام بالسياحة الحضرية، وقدر العجز في هذا المخطط ب 28140 سرير أي بنسبة 80 % ولم يتمكن هذا المخطط حتى من تغطية العجز السابق ، حيث كانت الأولوية لانجاز المشاريع المتبقية من المخطط السابق بنسبة 03% فضلا عن القيام بما يلي:

- إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري والفنادق الحضرية.
- تنمية السياحة في تيبازة و بلاد القبائل.
- تخصيص ميزانية883مليون دينار لانجاز ثمانية حمامات معدنية.

و هنا نرى التأثير الكبير لكل مخطط على المخطط الذي يليه.

2-3.المخطط الرباعي الثاني (1974-1979):

خلال هذا المخطط نلاحظ إعادة هيكلت الدولة لقطاعاتها و ظهور قطاعات جديدة لم تكن موجودة في المخططات السابقة مثل: الري، الصيد، البنية الاقتصادية، الشؤون الاجتماعية كما تم دمج قطاعي التربية والتكوين و تخلي الدولة عن قطاع السياحة.

أهداف المخطط:

تبين الهدف الرئيس لهدا المخطط في الوصول إلى قدرة استيعاب 33330سرير في أواخر السبعينات، وذلك من خلال انجاز حوالي 25000سرير.

بحيث عرف هذا المخطط عدة تغيرات على مستوى التنظيم السياحي كما يلي:

- إلحاق المصالح التجارية SONATOURبالوكالة التجارية DTA.
- إنشاء الشركة الوطنية للسياحة ALTOUR-SON سنة 1880.
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية.

الجدول رقم (04) :عدد الأسرة المنجزة لكل نوع سياحي للمخطط (1974-1979).

النوع	عدد الأسرة المنجزة	النسبة %
الشاطئية	4300	38,54
الصحراوية	800	09,07
الحضرية	2620	29,70
الحموية	2000	22 ,31
المجموع	8820	100

المصدر: بودي عبد القادر، مرجع سابق، ص8.

الآثار الايجابية للمخطط:

- اهتمام الدولة من حيث عدد المشاريع المنجزة بقي دائما بالسياحة الشاطئية كما نلاحظ العودة للاهتمام بالسياحة الحضرية و الحموية .
- متابعة للمشاريع السياحية الغير منجزة خلال المخططات السابقة.
- وتشجيع الاستثمارات الخاصة في انجاز المشاريع السياحية.

الآثار السلبية: تراجع الاهتمام بالسياحة الصحراوية.

2-4.المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

تم تغيير التوجهات السياحية في هذا المخطط من تنمية السياحة الخارجية إلى تنمية السياحة الداخلية من اجل تلبية و إشباع الحاجيات المحلية في مجال الترفيه والراحة و التسلية بالإضافة إلى فتح المجال الاستثمارات السياحية أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي.

الهدف من المخطط:

كما هدف المخطط أيضا إلى تطوير ثلاث مناطق سياحية نموذجية موزعة على الجهات الشرقية و الوسط و الغرب و الموجهة أساسا نحو السياح الداخلية:

- برمجة فنادق حضرية.
- توسعة الفنادق الصحراوية.
- توسعة محطات الحمامات المعدنية.
- بالإضافة إلى تهيئة المناطق التوسع السياحي و اعتمادها من طرف الجماعات المحلية و القطاع الخاص، كنمط من المشاريع المستقبلية.
- الجدول رقم(05): يمثل حصيلة الاستثمارات حسب النوع السياحي خلال المخطط الثلاثي (1984-1980).

النوع	عدد الأسرة المبرمجة	عدد الأسرة المنجزة	نسبة الانجاز %
الشاطئية	15850	5183	35,17
الصحراوية	6200	2144	14,55
الحموية	8830	2000	13,57
الحضرية	20000	5405	36 ,68
المجموع	50880	14732	100

المصدر: عوينان عبد القادر ،مرجع سابق ،ص8.

من خلال الجدول نلاحظ العودة للاهتمام بالسياحة الحضرية و الشاطئية أكثر.

الآثار الايجابية: واعتمادا على معطيات الجدول نلاحظ انه في هذا المخطط كان الاهتمام الكبير للسياحة الحضرية و الاهتمام بالسياحة الشاطئية ، إلا أن نسبة الانجاز كانت ضئيلة جدا.

الشكل رقم (02) :يمثل عدد الأسرة المنجزة والمبرمجة ضمن المخطط الثلاثي (1980-1984).

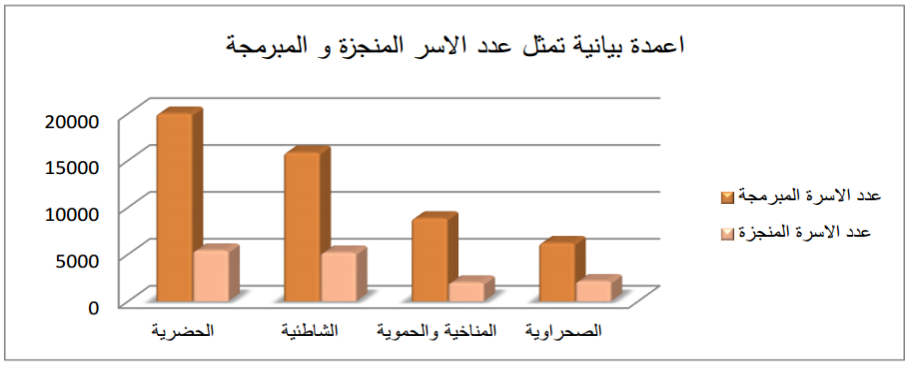

الآثار السلبية:

- تهميش السياحة الصحراوية إلا انه يلاحظ زيادة في عدد المشاريع الممنوحة لها ، وقد سجل هذا المخطط نسبة عجز قدرت ب % 70:أي بحوالي36148: سرير, و هدا يعبر أن الجهود المبذولة لم تحقق النتائج المرجوة منها.

2-5.المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

جاء هدا المخطط لتنمية القطاع السياحي و تطوير السياحة الداخلية، تحت شعار(من اجل حياة أفضل)

و هذا نتيجة تحسن الظروف المعيشية آنذاك .

أهدافه:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية
- لامركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين(جمعيات محلية ،قطاع خاص).
- محاولة التحكم في الطلب السياحي المتنوع.

الآثار الايجابية للمخطط: إهتمام الدولة بانجاز المشاريع، حيث أصبحت تولي اهتماما كبيرا للسياحة الحضري على عكس ما كان في المخططات السابقة حيث اهتمت بالسياحة الشاطئية هدا ما يوضحه

الجدول رقم(06): يمثل حصيلة الاستثمارات حسب النوع السياحي خلال المخطط الخماسي الثاني (1989-1985).

النوع	عدد الأسرة المنجزة	النسبة%
الشاطئية	13327	27.76
الصحراوية	6031	12.56
الحضرية	22498	46.86
الحموية	6146	12.80
المجموع	48002	100

المصدر: عوينان عبد القادر،مرجع سابق،ص: 22

وقد تم برمجة عدة مشاريع في الولايات الجديدة المنبثقة من التقسيم الإداري الجديد لسنة 1984 م ففي:

سنة 1985 برمجت المشاريع التالية:

- إعادة تحريك المشاريع قيد الانجاز.
- توسيع العديد من الفنادق (بني عباس و تيميمون) .

و في سنة 1985 تم برمجت المشاريع التالية:

- سنة 1986تم برمجة انجاز فندقين بكل من جيجل بقدرة استيعاب 300 سرير و أخر بارزيو بقدرة 300سرير.
- إعادة تجديد بعض الوحدات الصحراوية.
- توسيع الفنادق السياحية بتيميمون.
- إنشاء فندقين بكل من غرداية بقدرة استيعاب600 سرير و أخر بمدينة واد سوف بقدرة استيعاب 300 سرير.

2-6.الفترة الانتقالية (1991-2000):

إن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في الفترة ما بين 2000 -1991إضافة إلى الأوضاع الأمنية في البلدان المجاورة حرب الخليج 1991كل هذه الأحداث أترث سلبا على السياحة الجزائرية على المستوى

الداخلي و الخارجي على حد سواء ما أدى إلى العزوف السياح عنها ، ومن اجل تدارك الأوضاع قامت الدولة بإصلاحات اقتصادية حيث فرض عليها الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وقد عملت على وضع قانون الاستثمار لسنة 1991و يمتد لمدة عشر سنوات و هو يشجع الاستثمار و الشراكة

الهدف من القانون:

- خلق مناصب شغل جديدة.
- تأهيل الإطارات الجزائرية و المستخدمين.
- التخصص والخبرة في الميدان السياحي و العمل تحديث القطاع مع ما يتماشى والسياحة الحديثة.
- تحسين المنتوج السياحي و المحافظة و صيانة أملاك الدولة المستغلة في النشاط.

الآثار الايجابية: في هذه الفترة نلاحظ تغيير نظرة و إستراتيجية الدولة من حيث أولوياتها ، حيث نلاحظ تمسك الدولة بالاهتمام بالسياحة الحضرية و بالسياحة الشاطئية ، كما نلاحظ زيادة الاهتمام بالسياحة الصحراوية حيث كانت هده المناطق الصحراوية أكثر استقرارا من باقيها في الوطن و تراجع الاهتمام بالسياحة الحموية و هدا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (03) :يمثل تطور عدد الأسرة المنجزة خلال (1991-2000).

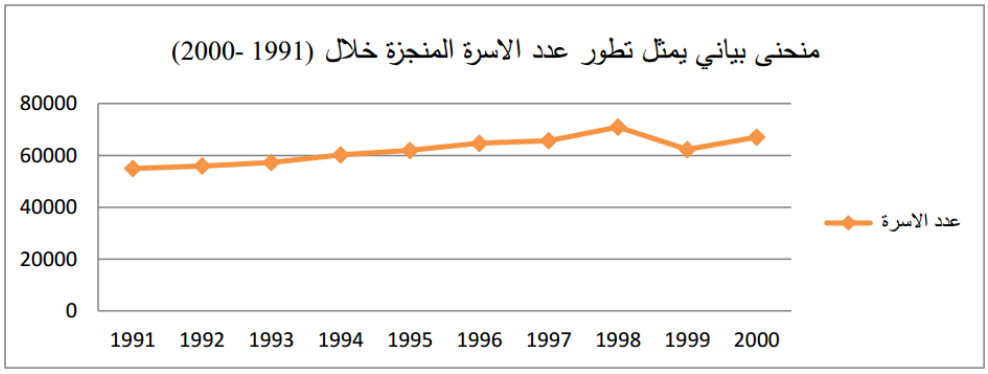

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ استمرارية الدولة في إستراتيجيتها من خلال اهتمامها بالسياحة الحضرية بدرجة كبيرة تم الشاطئية بعدها السياحة الصحراوية و الحموية في الأخير.

الآثار السلبية:تراجع في عدد الأسرة سنة 1999 و يرجع ذلك إلى إغلاق بعض الفنادق بسبب الأزمة، أما في السنة الموالية عرف العدد زيادة طفيفة.

3.مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر (2000-2013):

لقد تم في مطلع سنة 2000 صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة لكن هده المرة طويلة المدى (2000-2013) في شكل وثيقة تحت عنوان: مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي ألا و هي:

- ✓ تحديد الاختيارات المستقبلة من أجل تثمين عقلاني للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا سياحيا.
- ✓ تحديد الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في آفاق 2013.
- ✓ تحديد التدابير والأدوات المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية مستقلة .

هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية التي جاء بها القانون رقم 22-29والمتعلق بالتنمية السياحية، مناطق لتوسع السياحي واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة.

أهداف المخطط :

- ✓ إدماج الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.
- ✓ تلبية حاجيات المواطنين في مجال السياحة والاستجمام والترفيه والتي تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا بسبب تحسن المستوى المعيشي والنمو الديموغرافي.
- ✓ لتطوير المنسجم والمستدام والمتوازن للنشاطات السياحية.
- ✓ تثمين التراث السياحي الوطني.

الآثار الايجابية للمخطط :

قصد إزالة العقبات التي تقف أمام التنمية وترويج المنتجات السياحية من جهة، وضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع من جهة أخرى، هناك جملة من الإجراءات نجملها في النقاط التالية:

- دعم الاستثمارات السياحية:و تتمثل جوانب هذا الدعم في:

- ✓ التهيئة و التحكم في العقار السياحي.
- ✓ تأطير و تمويل المشاريع السياحية.
- ✓ دعم التدريب و التكوين.
- ✓ دعم النوعية.
- ✓ دعم الترويج السياحي.

تعتمد إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر على رسم إطار سياسي عام يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، ترتكز على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية وذلك في إطار المحافظة على البيئة وتثمين البعد الايكولوجي في التنمية المستدامة , لدلك عملت الدولة متضمنة في وزارة السياحة في جانفي 2001على وضع إستراتيجية جديدة من أجل التنمية المستدامة لآفاق ، بغية تنمية وترقية النشاطات السياحية.

وبغية مواصلة الجزائر في إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة ، قامت بوضع إطار تشريعي لذلك من خلال إصدار القوانين التالية[1]:

- ✓ القانون رقم 01/03المؤرخ في 17فيفري 2003 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- ✓ القانون رقم 02/03المؤرخ في 17فيفري 2003 و المتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية.
- ✓ القانون رقم 03/03المؤرخ في 17فيفري 2003 و المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية.

الآثار السلبية للمخطط (2000-2013):

كتقييم للإستراتيجية السياحية لم تصل إلى النتائج والأهداف النى كان مسطر الوصول إليها، تم إذ توقع الوصول إلى 2.1مليون سائح سنة 2010 ولكن لم تحقق سوى 1.4مليون سائح خلال هذه السنة.

و منه ما نستخلصه بعد كل الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنها لم تصل إلى ما كانت تهدف له و لم تحقق ما انتظرته من الاستراتيجية المسطرة خلال هده السنوات .

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية.

4. إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT2025** الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ،ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها ,السياحي لآفاق 2025 وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

4-1.تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:[1]

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، و الذي تقرر إعداده و تحديد معالمه بالقانون 02/01المؤرخ في 12ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.

4-2. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:[2]

- ✓ توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل).
- ✓ تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.

التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.

- ✓ تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة.
- ✓ عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

4-3.الآثار الإيجابية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 :

1 عوينان عبد القادر–السياحة في الجزائر (الإمكانيات و المعوقات2000–2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة –جامعة الجزائر ص 280.

2 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية–إستراتيجية تنمية مستدامة في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتنمية السياحة أفاق 2025–ص 193.

الشكل رقم (04):يمثل الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

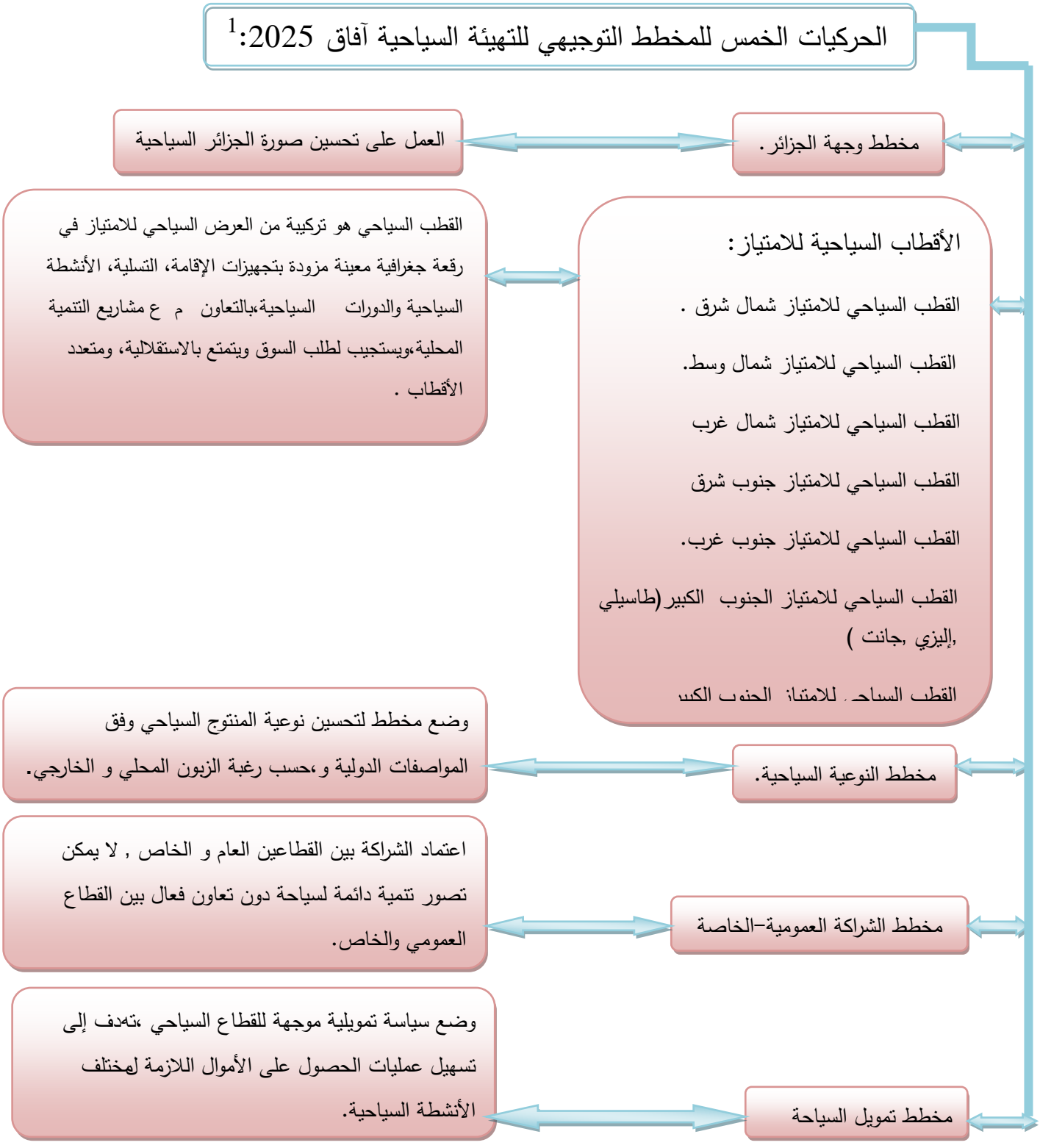

المصدر: من إعداد الطالبة

1 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية-إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025-الآليات و البرامج.

الآثار السلبية لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 :

- البطئ الذي عرفته المشاريع المبرمجة، و قد بدا جليا هذا الفشل و ذلك من خلال عدم توافق و تطابق الأرقام التي كان يرجي تحقيقها و توقعها ، مع الأرقام المسجلة على أرض الواقع إذ كان من المتوقع استقبال نحو 03مليون سائح سنة 2010 .
- كان من المتوقع رفع طاقة الإيواء إلى أكثر من 20ألف سرير ، مع استلام أول قرية سياحية بالعاصمة مع بداية سنة ، 2010 لكن الواقع يثبت عكس ذلك ، إذ لم يتحقق كل ما كان متوقعا ، حيث جمدت جل المشاريع الكبرى مثل القرى السياحية الضخمة التي كان ينتظر منها الكثير في تحسين صورة الجزائر.

خلاصة:

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بتهميش القطاع السياحي في المخططات التنموية كما عانت الجزائر في التسعينات من حالة أللأمن مما تسبب كدلك في تأخر القطاع السياحي ,إلا ان مطلع الالفينات كان من أفضل المراحل حيث تبين ان الدولة الجزائرية أعطت السياحة الاهتمام الذي تستحقه.

المبحث الثاني:أهم شركاء القطاع السياحي بالجزائر.

حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر و تواجد هيئات و مؤسسات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد وتقوم على الأهداف من خلال تحديدها و العمل على تحقيقها ، تتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على النهوض بالقطاع السياحي الجزائري بحيث تكون بينها شراكة و تعامل ، انطلاقا من الوزارة الوصية و هدا أوضحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم(07) شركاء القطاع السياحي في الجزائر.[1]

الآلية	التعريف و النشأة	المهام الموكلة
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.	تعتبر أعلى سلطة في القطاع السياحي الجزائري، و تعد الرأس المدبر و المخطط لتنمية القطاع تأسست موجب المرسوم التنفيذي رقم 74/63 المؤرخ 1963/12/20.	– التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري و توجيهه و ترقيته. – تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة . – انجاز المخططات التنموية السياحية.
الديوان الوطني للسياحة(ONT).	من المؤسسات التي تساهم في تنشيط السياحة الجزائرية بمرسوم تنفيذي رقم 214/88المؤرخ في 31أكتوبر 1988والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة و تنظيمه ، و المعدل و المتمم بالمرسوم تنفيذي رقم 409/90المؤرخ في05جمادي الثانية عام 1411الموافق 22ديسمبر سنة ، 1990. المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 402/92مؤرخ في 05جمادي الأول عام 1413الموافق ل 31أكتوبر سنة ،1992 1و يعتبر	–ترقية المنتج السياحي الجزائري. –متابعة و مراقبة وكالات السياحة و السفر. –توجيه المتعاملين السياحيين. –انجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي. –متابعة الاستثمارات السياحية في الجزائر. توجيه الاستثمارات العمومية و الخاصة في ميدان السياحة و يشجعها بتدابير خاصة في إطارا لتشريع المعمول به . –يشارك في ترويج السياحة و يتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال.

1عوينان عبد القادر – السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(200-2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة –جامعة الجزائر ص 184.

	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي	
المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية(ENET)	المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/70المؤرخ في 24شوال 1418و الموافق ل 21فيفري 1998في ، شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري ، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.	تنشيط و ترقية و تأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة و العمرانية . –تسهر الوكالة على حماية مناطق التوسع السياحي و الحفاظ عليها. –القيام بالدراسات و التهيئة المخصصة للنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية. –تساهم في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع مع المؤسسات المعنية. –تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي و تطويرها.
مديريات السياحة.	المديريات السياحية لها دور مهم على المستوى المحلي ، إذ تتركز هذه المديريات السياحية على مستوى كل ولاية ، لتسهيل و تنشيط السياحة المحلية ، و هي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي.	– مراقبة النوعية والتهيئة الخاصة بالسياحة و منح رخص الاستثمار ، و محاولة مراقبة و متابعة المشاريع و تطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون. –تحسيس الجمعيات و الدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات و المهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال الموسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية. –تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية للولاية.
الديوان الوطني الجزائري للسياحة(ONAT)	يعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأت في الجزائر و ،ذلك سنة 1962بموجب الأمر رقم 27/62المؤرخ في 25أوت ، 1962إذ كان مكلفا بتسيير المرافق السياحية المورثة عن الاستعمار	أعتبر كوصي و مراقب لكل الهيئات التي تقوم بالنشاط السياحي. –التشاور مع السلطات العمومية حول القضايا السياحية و الدعاية الإشهارية. –الحرص على تطبيق القوانين و النصوص السياحية. –العمل على ترقية المنتج السياحي الجزائري.

	الفرنسي . ,يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و لاستقلال المالي ، و يملك الديوان الوطني الجزائري للسياحة 37فرعا تجاريا و تعتبر أداة لتطبيق السياسة الوطنية لتنمية السياحة.	-ترقية الدراسات السياحية . -انجاز المنشآت السياحية و ترقيتها.
النادي السياحي الجزائري(TCA)	أسس النادي السياحي الجزائري في أكتوبر ، 1963ثم وضعه تحت وصاية وزارة السياحة سنة ، 1971و كلف بتنمية النشاطات السياحية في و سنة 1980أصبح متعاملا اقتصاديا فعلي من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه و التخييم وخدمات السفر و العمرة و الحج ، و يملك النادي السياحي الجزائري 42وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني	تنظيم الرحلات الدينية الحج و العمرة. -تنظيم الرحلات السياحية مع المنظمات الوطنية و الدولية . - كما اتخذ طابعا جديدا من خلال النشاطات التجارية من طرف شركتيه الفرعيتين ، سياحة و أسفار الجزائر التي أنشأت في جانفي 1995و ، مؤسسة الخدمات الدولية للسياحة.
وكالات السياحة و الأسفار.	عرفها القانون الجزائري رقم 06/99المؤرخ في 18ذي الحجة عام 1419الموافق ل 04 أفريل سنة 1999على أنها " كل مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا ، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات و إقامات فردية أو جماعية ، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها يضم القطاع السياحي الجزائري 83وكالة فمعظمها يرتكز في العاصمة 248وكالة ، أما الأخرى موزعة في كل ربوع الوطن.	-حجز الغرف في المؤسسات الفندقية و العمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح. -استقبال و مساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم . -تسويق الرحلات و بيع التذاكر و التعريف بالتراث الوطني في الخارج. -تنظيم الملتقيات و المؤتمرات.

الجمعيات السياحية.	تعمل على تنمية الثقافة السياحية لدى المجتمع ، والتعريف بالمناطق السياحية في الجزائر.	نشر الثقافة السياحية و القيام بعملية التوعية للمجتمع بأهمية السياحة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.
وزارة الإتصال.	هي الهيئة المسؤولة عن تكنولوجيا الاتصالات و الإعلام.	ترويج و التعريف بالمنتوج السياحي من خلال الإعلام.

المصدر :معالجة الطالبة بناءا على معلومات من أطروحة دكتوراه السياحة في الجزائر (2000-2025)

من خلال الجدول حاولنا تسليط الضوء على أهم شركاء المتدخلين في قطاع السياحة و دلك لتجسيد و السهر على البرامج التنموية للقطاع و مراقبته و يشترط أن تكون لدى هده المؤسسات اتصال فيما بينها و التنسيق لتفعيل دورها في القطاع .

خاتـــــمة:

إن الجزائر تستحق فعلا النهوض بهذا القطاع من اجل دلك يجب القيام بجهود و هدا ما حاولت التطرق له في هدا الفصل من خلال الاطلاع على السياسات السياحية التي لجأت إليها فكما و ذكرت سابقا أنه بعد الاستقلال تميزت المخططات تدبدب حيت كانت تهتم بنوع سياحي بينما تهمل الاخر , كما أنها ركزت فقط على إنشاء البنى التحيتية و بالتحديد الفنادق و أهملت الضروريات اللازمة لبناء سياحة مستدامة

و تعد الشراكة السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة و هدا ما يحتاجه كل قطاع من أجل تطوره و رقيه و تنميته.

مما أدى إلى ضعف النهوض بقطاع السياحة لان كل مخطط كان له تأثير على الذي يليه ,كدلك مرحلة التسعينات التي تميزت بعدم الاستقرار الأمني (العشرية السوداء) حيث دخلت الجزائر في حالة أللأمن.

أما مطلع الالفينات فكان كأحسن مرحلة حيث اتضح رغبة الدولة في إعطاء السياحة الاهتمام اللازم من خلال إصدار قانون يدعم القطاع السياحي إلا و هو قانون التنمية السياحية المتعلق بتنمية و ترقية النشاطات السياحية و جاءت بمخططات في إطار التنمية المستدامة كمخطط أعمال التنمية المستدامة في الجزائر و المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 بحيث عملت على تحسين صورة الجزائر السياحية و كدلك إطلاق الأقطاب السياحية السبعة للامتياز بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات السياحية

و تفعيل دور القطا الخاص و الذي بلعب دور كبير في تنمية القطاع السياحي و منه سعت الجزائر إلى جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز قادرة على منافسة لكن و من اجل تحقق دلك يتوجب المتابعة المستمرة

و السهر و الصبر.

و بهدا فإن الدولة أمام محاولات مستمرة متتالية من اجل تحقيق تنمية السياحة و أمام جهود كثيرة من اجل تحيقي الاستدامة